Confidential - مقيّد

التعليمات الخاصة بتسليم المنتجات الوطنية المدرجة في القائمة الإلزامية أو المنتجات الوطنية الخاضعة لآلية التفضيل السعري للمنتج الوطني

إشارة إلى الفقرة (3) من المادة (التاسعة) من لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (245) وتاريخ 1441/03/29هـ، المتضمنة أن على المتعاقد الإلتزام بالتعليمات الخاصة بتسليم المنتجات المدرجة في القائمة الإلزامية، التي تصدرها الهيئة، وإلى الفقرة (1) من المادة (الثالثة عشرة) المتضمنة أن على المتعاقد – في عقود التوريد- أن يزود الجهة الحكومية بتقرير نهائي خلال (30) يوماً من نهاية العقد يتضمن ما يثبت أن المنتجات وطنية وفق التعليمات التي تصدرها الهيئة.

نود الإيضاح بأنه يمكن تحديد كيفية إثبات وطنية المنتج، سواء كان ذلك عند تسليم المتعاقد للمنتجات المدرجة في القائمة الإلزامية أو المنتجات الخاضعة لآلية التفضيل السعري للمنتج الوطني وفقا للآتي:

تقديم المتعاقد شهادة المحتوى المحلي للمصانع المنتجة للمنتجات المدرجة في القائمة الالزامية التي يشترط لها شهادة المحتوى المحلي و أياً مما يلي:

1. شهادة (سابر) الصادرة من الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة موضحاً فيها أن منشأ المنتج وطني.
2. إقرار خطي من المُصنع أو مزود الخدمة وفق النموذج المعد لذلك، والمتاح على موقع هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية،
3. دلالة المنشأ، بشرط أن تكون الدلالة ثابتة بشكل يصعب إزالتها وتكون الدلالة حفراً، أو حياكة، أو طباعة، أو كبسًا، وفقًا لطبيعة المنتج، والضابط فيها هو أن تترك أثرًا عند الإزالة.
4. شهادة صنع في السعودية الصادرة من برنامج صنع في السعودية.
5. علامة تقنية سعودية الصادرة من برنامج صنع في السعودية.
6. أن يكون المنتج مستوفيًا لمتطلبات قواعد المنشأ، وذلك للمنتجات الوطنية المصنعة خارج المناطق الحرة، وفقًا للقواعد الموحدة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية بدول المجلس وقواعد المنشأ الوطنية وفقا لشهادة تصدر من جهة ذات اختصاص.
7. شهادة أو ترخيص تسجيل المنتجات الصادرة من جهة ذات اختصاص في المملكة العربية السعودية، مثل شهادة تسجيل المنتجات في هيئة الغذاء والدواء، أو هيئة الحكومة الرقمية، أو هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وغيرها من الجهات المختصة.
8. سجل تجاري ساري المفعول أو وثيقة العمل الحر وذلك للخدمات المدرجة في القائمة الإلزامية.